آراء سيبويه الصوتية في كتاب التخمير للخوارزمي (ت 617هـ) - دراسة تحليلية

اسراء رحيم تقي

ا.م.د حيدر عبد علي حميدي

الملخص:

هذا البحث الموسوم بآراء سيبويه الصوتية في كتاب التخمير للخوارزمي (ت617هـ) – دراسة تحليلية – ويحتوي على موضوعاتٍ منها:

1- التقاء الساكنين.

2- امتناع إدغام المتماثلين للبس أو ثقل.

3- مسائل صوتية في الهمز.

الكلمات المفتاحية:

صوت ، سيبويه ، الكتاب ، الخوارزمي ، التخمير

The research entitled "The sound Opinions of Sibawayh in Al-Khawarizmi's Book of Al-Takhmeer 617 AH-An Analytical Study .

Key words:

Sound, Sibawayh, the book, Al-Khawarizmi, Al-Takhmeer

"Abstract:

1- Consonant Conjunetion.
2- The Inability to Merge Similar Letters for Pronuneiation Difficulty or Complexity.
3- Sound Issues in Hamz.

مسائل صوتية

أولاً: التقاء الساكنين.

ذكر الخوارزمي رأي سيبويه في أنه يجوز اسقاط بعض الحروف من الكلمات التي يراد النطق بها أو تسكينها لتسهيل النطق بها[1].

قال الخوارزمي: ((التقى في قولك: الاسم ساكنان، احدهما اللام والثاني السين والأول منهما غير مده فلا جرم يحرك ولم يسقط فأن سألت: فما بالهم حركوا اللام الداخلة على الأول دون الثاني مع أن تحريك الثاني تحريك في موضع الضرورة فيكون أولى، ومن ثم قال سيبويه- في حُحَيمِر تصغير جَحْمَرِشْ فإنما حذف الذي ارتدع عنده اجبت أنما حُرَك الأول ها هنا لأنهم جعلوا التلفظ بالحرف بمنزلة حركة المشي فالأشبه أن يكون كل حرف من الكلمة متحركاً الا أنهم لتعديل الكلمة سكنوا بعض حروفها واعتبروا الساكن معتبر المتحرك لكن الساكن اذا كان مفردا [عن] ساكن آخر أما إذا تبعه ساكن فلا يردُ متحركاً عملاً بالأصل))[2].

قال سيبويه:((ولا يجوز في (جَحْمَرِش) حذف الميم وأن كانت تزاد، لأنه يستنكر أن يكون بعد الميم حرف ينتهي إليه في التحقير كما كان ذلك في (جُعَيْفِرٍ)، وإنما يستنكر أن يجاوز إلى الخامس، فهو لا يزال في سهولة حتى يبلغ ثم يرتدع، فإنما حذف الذي ارتدع عنده حيث اشبه الحروف الزوائد))[3]. من الضوابط في نطق الأصوات والمقاطع عند العرب والتي بينها سيبويه أن العرب لا تبدأ بساكن ولا تقف على متحرك وتستكره الاستمرار في نطق أربع حركات متتاليه في كلمةٍ واحدة حتى لا يحدث ثقلاً في النطق[4].

فكلمة (الاسم) و(الانطلاق) و(الاستغفار) اذا لم تسبق بعدها بكلام فأننا نثبت الهمزة في النطق فاذا تقدمها كلام سقطت الهمزة من اللفظ لأن الكلام المتقدم قد أغنى عنها فلا يقال (الاسم) بأثبات الهمزة لعدم الحاجة اليها لأن الداعي الى الإتيان بها قد زال وهو الأبتداء بساكن وكذلك سائر ما ذكرناه مثل (الانطلاق) و(الاستغفار) فإثبات الهمزة في هذه الأسماء لحن لأنه عدول عن كلام العرب وقياس استعمالها وكان زيادة من غير حاجة إليه وكذلك الامر نفسه في مثل قولنا: (من ابنك) و(عن اسمك) (من القوم) و(من الرَّجُل) فأن النون تكسر لتوالي الساكنين وتسقط همزة الوصل لوقوعها في الدرج[5] ، فالأصل هو تحريك الساكن المتأخر، لأن الثقل ينتهي عنده وهذا يشابه في قاعدته تصغير الخماسي الذي عبر عنه سيبويه بأنه لا يزال في سهولةٍ حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع[6]، فالحذف يكون في الحرف الخامس فتصبح (جحمرش) في تصغيرها (جُحَيْمر) لأن الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهي الى الآخر وكذلك الجمع بين ساكنين ولذلك لا يكون التغيير في الأول إلا لوجوده يرجحه، فالأصل تحريك الساكن الأول

لأن به التوصل الى النطق بالثاني فهو كهمزة الوصل وهناك من العرب من يحرك ما هو طرف الكلمة سواء كان أول الساكنين أم ثانيهما لأن الأواخر مواضع تغيير ولذلك كان الإعراب في الآخر[7].

وقد ذهب الرضي الاستربادي مذهب سيبويه في أنهّ يستثقل الخامس فيسكنه[8].

ويعلّل الخوارزمي هذا التغيير ويشبهه التلفظ بالحرف بمنزلة حركة المشي فالأشبه أن يكون كل حرف من الكلمة متحركاً إلا أنهم لتعديل الكلمة سكنوا كل حرف من الكلمة متحركاً إلا أنهم لتعديل الكلمة سكنوا بعض حروفها واعتبر الساكن معتبر المتحرك لكن الساكن إنما يُعتبر مُعتبر المتحرك إذا كان مفرداً [عن] ساكن آخر أما اذا تبعه ساكن فلا يرد متحركاً عملاً بالأصل))[9].

عندما جاء الخوارزمي برأي سيبويه أوقفني رأيه للوهلة الأولى من القراءة وظننتُ أن الغاية من قول سيبويه هو التحقير ليس إلا ولكن هو في الحقيقة عند تحقير (جَحمرش) تصبح (جحيمر) فإن سيبويه يقصد التحقير من وجهة، ومن وجهة أخرى قصد التخفيف بحذف (الشين) فحذف الحرف الأخير من (جحمرش) يقصد به التخفيف، وهذه المسألة ارتبطت مع كلام الخوارزمي حول تسكين الحرف وجعله معتبر المتحرك لأجل التخفيف فالرابط هو التخفيف وليس التحقير وموضوع درس الخوارزمي هو التخفيف سواء بالحذف والاسكان وقت جاء الخوارزمي برأي سيبويه كمثال لتوضيح المسألة ولتيسير الفهم لدى المتلقي. ولم اجد من يخالف هذا الموضوع من العلماء وهو ما يراه البحث اصوب.

ثانياً: امتناع ادغام المتماثلين للبس أو ثقل.

ذكر الخوارزمي رأي سيبويه في إدغام المتقاربين في كلمة أو كلمتين فإن التقيا في كلمة نظر فإن كان ادغامها يؤدي الى لبس أو ثقل لم يجر نحو: وَتَد فأن المصدر منه وَطَد ووتد: طِدة وتدة لأن في ادغامها بأن ثقل ولبس[10].

قال سيبويه: ((وتكون ساكنة مع الميم اذا كانت من نفس الحرف بينّةً. والواو والياء بمنزلتها مع حروف الحلق. وذلك قولك: شاةٌ زنماء وغَنم زُنْمٌ، وقنواء وقنيةٌ وكنية ومنيةٌ. وإنما حملهم على البيان

كراهية الالتباس فيصير كأنهُ من المضاعف، لأنّ هذا المثال قد يكون في كلامهم مضاعفاً. الا تراهم قالوا امَّحَى حيث لم يخافوا التباساً، لأن هذا المثال لا يضاعف فيه الميم.

وسمعت الخليل يقول في أنفَعَل من وَجِلتُ: أوجل كما قالوا امَّحَى، لأنها نون زيدَتْ في مثال لا تضاعَف فيه الواو، فصارَ هذا بمنزلة المنفصل في قولك: مَنْ مَثْلُك، ومَنْ مّات. فهذا يتبيَّن فيه أنها نون بالمعنى والمثال. وكذلك أنفَعَلَ من يَئسَ على هذا القياس))[11].

قال الخوارزمي: ((لو ادغم التاء في الدال لأوهم أن أصله من الواو والدالين وكذلك لو ادغم الطاء في الدال. وأما كنية وشاة زنماء وغنم زنم فقد قال سيبويه: لأن ادغامها ها هنا في الياء والميم يوهم أن الأصل ليس بنون. فرس عتد. معد للجري. كنية: واحدة الكنى. الخليل: الزنم يكون للمعز في حلوتها متعلقة كالقرط، ولها زنمتان. فأن كانت في الإذن فهي زلمة والنعت ازلم وازنم. والأنثى زلماء وزنماء يبين سيبويه أن إدغام المتقاربين يحصل في كلمة أو كلمتين فإن التقيا في كلمة نظر فإن كان ادغامهما يؤدي الى لبس أو ثقل لم يجر نحو:وتد وعتد وكنيه وشاة زَنماء وغنم زُنْم فيصبح المصدر من وَطَدَ وَوَلَّد: طِدة وتدة ؛لأن في إدغامها بأن ثقل ولبس كما أننا لو ادغمنا وقلنا شاة زنماء أصبح هناك وهم بأن الأصل ليس بنون، وأنْ لم يلبس جاز الادغام نحو: امَّحى وهمرش ، وأن التقيا في كلمتين فالإدغام جائر لأنه لا لبس فيه ولا تغيير في صيغته)) [12] .

ونستطيع القول بإن الخوارزمي قد ذكر رأي سيبويه (للاستناس) إذا علمنا أن جمهور العلماء والعرب ومنهم الخوارزمي قد ذهبوا مذهب سيبويه وقد بينت العرب أن ادغام المتقاربين أنما يجوز في كلمتين نحو: من مثلك فإنه يُدغم أحدهما في الآخر ولا يبالي باللبس لو عرض لأنهما إذا أنفكا يعرف أصل كل واحد منهما، وأن تحركا لم يجب الادغام ولم يتأكد، وأن سكن الأول وأصطدم بأحد الحروف الستة من كلمة (يرملون) فقد يجب الإدغام ولا يجب في غير هذا، أما اذا كانا في كلمة: فأن تحركا وألبسَ الادغام فبيَّنوا ذلك كله ولم يدغموا للالتباس بالمضاعف فنقول في: وَطَدَ يَطِدُ: وَتَدَ يَتِدُ، فلم يدغموا لتحرك الحرف الأول، لأنّه لو إدغم لقالوا في يتد: تَدُّ فيوالي بين اعلالين، وكذلك نقول: وَدَدْتُ أودُّ فيبنى الفعل على فعلت ليكون المضارع على يفعل مثل لَوْجَل، فلا يلزم فيه حذف الفاء ولو بني على يفعل لكان يَدُّ فيتوالى اعلالان، وكذلك نقول في مصدر: وَطَدَ يَطِدُ وَوَتَدَ يَتِدُ: طدةً وتدةً وكرهوا وطداً ووتداً لأنه أن بيّن ثَقُلَ وأن أُدْغِمَ التبس واذا لم يقع لبس أُدغم وذلك في شيئين:

احدهما: أنْ تكون الكلمتان منفصلتين فيعلم في الأنفصال حرف كل واحدة من حروف الاخرى كقولك: من مالك ومن راقد.

والآخر: أن تكون الكلمة يعرف من بنيتها أن فيها نوناً مدغمة كقولك: امَّحى وهو (أنفعل)، وهذا لا يوهم التضعيف، لأنّ التضعيف لا يمكن فيه ويمكن أن نقولَ: أنمَحى فلا ندغم ويمكن أن نقولَ: امَّحَى، وكذلك القول في مثل: أوجل من (وَجَلَ) (أنفعل)، ومن يسَر ايسَر فادغمنا لزوال اللبس[13]، ولا يوجد من يخالف هذا الرأي والبحث يرجح ما ذهب إليه العرب وسيبويه والجمهور والخوارزمي بالاتفاق وهو ما يراه الاصوب .

ثالثاً: مسائل صوتية في الهمز.

ذكر الخوارزمي رأي سيبويه في تخفيف الهمزة في نحو المرَاه والكمَاه فأن وصلها المرْاَه والكمْأَه .

قال الخوارزمي: ((وفيه وجهأن:

أحدهما: أنه نقل الهمزة الى الساكن قبلها[فتحرك] وبقيت الهمزة ساكنة حتى صارت بمنزلة همزة رَأس فقلبت الفاً.

الثاني: أنّه أجرى الساكن لمجاورة المتحرك مجرى المتحرك ومن ثم أجاز سيبويه الإمالة وتركها في مِصْباح ومِقْلات.

إما تركها فلمجاورة الحرف المستعلي وهو الصاد والقاف والفتحة الواقعة بعدها فصارا كأنهما صَبَاح وقَلَات بالفتح، وذلك مما لا يجوز إمالته ها هنا.

اما الإمالة فلمجاورة الصاد والقاف والكسرة الواقعة قبلها فصارا كأنهما صبَاح وقلَات فتقدر الفتحة علة الهمزة كأنهما على ما قبلها فيصير بمنزلة رأس تجعلها بين بين))[14] .

قال سيبويه:((وإذا كان أول الحرف مكسوراً وبين الكسرة والألف حرفان أحدهما ساكن، والساكن أحد هذه الحروف، فأن الإمالة تدخل الألف، لأنك كنت ستميل لو لم يدخل الساكن للكسرة، فلما كان قبل الألف بحرفٍ مع حرف تمال معه الألف، صار كانه هو المكسور وصار بمنزلةِ القاف في قِفاف وذلك قولك: ناقة مِقْلاتٌ، والمِصْبَاح، والمِطْعان، وكذلك سائر هذه الحروف وبعض من يقول قفافٌ ويميل الف مفعال وليس فيها شيء من هذه الحروف، ويُنصب الألف في مِصْباحٍ ونحوه، لأنّ حرف الاستعلاء جاء ساكناً غير مكسور وبعده الفتح، فلما جاء مسكنا تليه الفتحة صار بمنزلته لو كان متحركاً بعده الألف، وصار بمنزلة القاف في قوائم وكلاهما عربي له مذهب))[15].

بّين الخوارزمي أنّ تخفيف الهمزة المفتوحة المسبوقة بساكن كما في (الكَمْأَة والمْرأَة) يكون هذا على وجهين:

أحدهما: بتسكين الهمزة والثانية يفتح الهمزة .

الأولى بإلقاء حركة الهمزة على ما قبلها [فتحرك] وبقيت الهمزة ساكنة فأصبحت (كمَأْة ومَرَأْة) كما هو الحال عند سيبويهِ في مثل: صَبَاَح وقَلَات ولقد عدت عند الكوفيين والكسائي والفراء أنها القياس[16].

والثانية: أنهّ أُجرى الساكن لمجاورة المتحرك مجرى المتحرك فصارت (المرَأة والكمَأة) كما هو الحال عند سيبويه في مثل مِصْبَاَح ومِقْلَات[17].

وقد جاء الخوارزمي برأي سيبويه كدليل على صحة كلامه ويمكن القول بأنه يورده للاستئناس. وقد أوردتهُ العرب بأنها أجرت الحرف الساكن إذا جاور الحرف المتحرك مجرى المتحرك وذلك في ((المَرَاة)) و((الكَمَاة)) وهم يريدون ((المَرْأة)) و((الكَمْأَة)) ولكن الميم والراء لما كانتا ساكنتين وما بعدهما مفتوحتان صارت الفتحتان اللتان في الهمزتين كأنهما في الراء والميم وصارت الراء والميم كأنهما مفتوحتان، وصارت الهمزتان لما قُدرت حركتهما في غيرهما كأنهما ساكنتان، فصار التقدير فيهما مَرَأْة وكَمَأة، ثم خففتا فأبدلت الهمزتان الغين لسكونهما وأنفتاح ما قبلهما فقالوا مَرَاه وكَمَاة كما قالوا في رَأْس وفَأس لما خففتا: راس وفاس[18].

وقد وافق البحث ما جاء به سيبويه وما ورد عن العرب وما ذكر الخوارزمي في كون الهمزة المتحركة التي قبلها حرف ساكن فأنها تخفف بحذفها وتلقى حركتها الى الساكن الذي قبلها فنقول في مثل: المرْأَة، المَرَةُ وفي الكمْأَة الكَمَةُ. وقد قالوا: المَرَاةُ والكَمَاةُ وهو قليل[19] وهو ما يجده البحث صائباً.

ذكر الخوارزمي رأي سيبويه أنّهُ يستثقل تحقيق الهمزتين اذ جاءت في كلمة واحدة.

قال سيبويه: ((وزعموا أن ابن أبي اسحاق كان يحقق الهمزتين وإناسٌ معه، وقد تكلم ببعضه العرب، وهو رديءٌ، فيجوز الإدغام في قول هؤلاء. وهو رديءٌ))[20].

اذ يقول في التخمير: في القراءة الكوفيه ﴿قاتلوا أَئمه الكفر﴾[21] ، بتحقيق الهمزتين والحجه فيه أن الهمزة من حروف الحلق كالعين والهاء في نحو كع والفهه كذلك يجوز اجتماع الهمزتين، لأن سيبويهِ قد قال: زعموا أنّ ابن أبي اسحاق كان يحقق الهمزتين وناساً اعترض عليهم البصريون أنا لا نعلم أحداً حكى التحقيق فيها في نحو آجر وآدم وآزر فكذلك ينبغي في القياس أن يكون أئِمة.

فأن سألت الهمزة الثانية في آدم ساكنة وفي أئِمة متحركه، والمتحرك أقوى من الساكن؟ أجبت: ((المتحرك في هذا ليس بأقوى من الساكن، لأنك قد رأيت الكسرة توجب فيها الاعلال مع أنها متحركه كما في (مئر) لما ذكرناه من أن الهمزة الواقعة أولاً لا تخفف)) [22] .

بين سيبويهِ أنهُ إذا ألتقت همزتان في كلمة واحدة كما في قوله تعالى: ﴿قاتلوا أئِمة الكفر﴾[23] ، فأنه لا يدغم (أئِمة) فتصبح عنده (أيمه) وذلك للتحقيق لأنّ الهمزة نبره تخرج من اقصى الحلق فتثقل في النطق واذا كانت قد استثقلت فهي مع مثلها اثقل ولها باب في التخفيف هو أولى بها من الادغام[24] ، فالهمزة لا تدغم في مثلها، فاذا ألتقت همزتان فلا ادغام لثقل الهمزة فالنطق بها تكلفاً، ومن يدغم هم ابن ابي اسحاق وناساً اعترض عليهم البصريون وقد حكى سيبويه أنها لغة رديئه لناس من العرب وقد اجاز الادغام على حدّ قول هؤلاء لكنه ضعفهُ[25] .

فقال: ((وقد يجوز الادغام في قول هؤلاء))[26] ، فالهمزتان تدغمان اذا ألتقتا في قول هؤلاء مع أنّ الاصل في الهمزة عند العرب لا تدغم في غيرها ولا غيرها فيها وقد ذكر ابن يعيش هذا بقوله: ((فالثقل اذا تجاورت وتقاربت اظهر والتخفيف لها الزم))[27] .

وقد ذكر الخوارزمي: ((أن في تحقيق الهمزتين هو القياس وإن سأل سائل أن الهمزة في مثل آدم ساكنة وفي أئِمة متحركة، والمتحرك أقوى من الساكن؟ فالإجابة لهذا السؤال: المتحرك في هذا ليس بأقوى من الساكن، لأنك قد رأيت الكسرة توجب فيها الاعلال مع أنها متحركه كما في (مئر)[28] لما ذكرناه من أن الهمزة الواقعة أولاً لا تخفف))[29].

ومن ذهبَ مذهب سيبويهِ هم المبرد[30] وابن يعيش[31] وأبو علي الفارسي[32] وابن جني[33] والرضي الاستربادي[34] وأبو حيان الأندلسي[35].

والحقيقة لم اجد من يخالف هذا الرأي من العلماء وهذا ما استدل عليه البحث.

الخاتمة :

1- وافق الخوارزمي على تخفيف الهمزة فتصبح الهمزة المتحركة التي قبلها حرف ساكن فأنها تخفف بحذفها وتلقى حركتها الى الساكن الذي قبلها فتصبح المرْأَة، المرَةُ والكمْأة الكمّةُ.

2- يستثقل الخوارزمي الحرف الخامس من الكلمة فيسكنه على أن يكون كل حرف من الكلمة متحركا الا أنهم لتعديل النطق في الكلمة سكنوا بعض حروفها واعتبر الساكن معتبر المتحرك لكن الساكن يعتبر معتبر المتحرك اذا كان مفرداً عن ساكن آخر اما اذا تبعه ساكن فلا يرد متحركاً عملاً بالأصل فتصبح (جَحْمَرش) في تصغيرها (جُحَيْمر).

3- الخوارزمي حقق الهمزتين وجعل تحقيق الهمزتين هو القياس كما في أئِمه في قوله تعالى: ﴿قالوا ائمة الكفر﴾.

4- يمتنع الخوارزمي من ادغام المتماثلين للبس أو ثقل الا في حالتين:- احدهما: أن تكون الكلمتان منفصلتين فيعلم في الأنفصال حرف كل واحدة من حروف الاخرى كقولك من مالك ومن راقد.
والآخر: أن يعرف من بنية الكلمة أن فيها نوناً مدغمة كما في قولنا: أنمحى فلا تدغم ويمكن أن نقول امَّحَى.

هوامش البحث :

(1) ينظر التخمير: 289/4.

(2) التخمير: 289/4.

(3) الكتاب: 248/3-249.

(4) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: 337/9.

(5) ينظر التكملة: 195-196، المقرب لابن عصفور: 18/2-19، همع الهوامع: 370/3.

(6) ينظر الكتاب: 248/3-249.

(7) ينظر الأشباه والنظائر: 321/2، همع الهوامع: 270/3-273.

(8) ينظر شرح الشافية: 212/2، مسارات الدرس الصوتي: 117-120.

(9) التخمير: 289/4.

(10) ينظر التخمير: 453/4-454.

(11) الكتاب: 455/4.

([12]) ينظر السيرافي: 5/432-433، التكملة: 62، شرح المفصل لابن يعيش: 10/132-133، شرح الشافية للرضي: 3/266-267، ارتشاف الضرب من لسأن العرب: 1/350، المساعد في تسهيل الفوائد: 4/266-267، الممتع في التصريف: 2/711.

[13] ينظر السيرافي: 5/432-433، التكملة: 62، ابن يعيش: 10/132-133، شرح الشافية للرضي: 3/266-267، ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1/350، المساعد في تسهيل الفوائد: 4/266-267، الممتع في التصريف: 2/711.

[14] التخمير: 4/269 .

[15] الكتاب: 4/130-131 .

[16] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: 9/110، التخمير: 4/269.

[17] ينظر الكتاب: 4/130-131، التخمير: 94/269.

[18] ينظر شرح المفصل لابن يعيش: 9/110.

[19] ينظر الأصول في النحو: 2/400، سر صناعة الاعراب: 75-76، شرح المفصل لابن يعيش: 9/110، الممتع في التصريف: 1/45، شرح الرضي على الشافيه: 3/41.

[20] الكتاب:4/443 .

[21] المصدر نفسه:4/243 .

[22] التخمير:4/283 .

[23] سورة التوبة اية 12 .

[24] ينظر شرح المفصل لابن يعيش:10/134 ، صناعة سرالاعراب:1/71 .

[25] شرح المفصل لابن يعيش:10/134.

[26] الكتاب:4/443 .

[27] ينظر شرح المفصل:10/135 .

[28] مئر جمع مئرة ، وهي الذخل والعدأوة ، كتاب العين:8 .

[29] ينظر التخمير:4/283 .

[30] ينظر المقتضب:1/334 .

[31] ينظر ابن يعيش:10/134.

[32] ينظر التكملة:236 .

[33] ينظر سر صناعة الاعراب:1/71 .

(34) ينظر شرح الشافيه للرضي:58/3 .

(35) ينظر ارتشاف الضرب:347 .

المصادر والمراجع :

1- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت 316هـ)، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.

2- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د.رجب عثمان محمد، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1418هـ-1998م.

3- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

4- التكملة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت 377هـ)، تحقيق ودراسة: د.كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية،1419هـ-1999م.

5- سر صناعة الإعراب، تأليف أبي الفتح عثمان ابن جني(ت 392هـ)، دراسة وتحقيق: د.حسن هنداوي.

6- شرح التسهيل لابن عقيل (المساعد في تسهيل الفوائد، لبهاء الدين ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق: د.محمد كامل بركات،1400هـ-1980م، دار الفكر بدمشق.

7- شرح جمل الزجاجي، لابي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الأشبيلي(ت 669هـ)، إشراف: د.إميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

8- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سعيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

9- شرح شافية ابن الحاجب، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت 686هـ) مع شرح شواهده للعالم عبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

10- شرح المفصل، للشيخ موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي (ت 643هـ)، عالم الكتب- بيروت، مكتبة المتنبي- القاهرة.

11- شرح المفصل في صحة الإعراب الموسوم بالتخمير، للقاسم بن الحسن الخوارزمي، تحقيق: د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكة المكرمة-جامعة ام القرى.

12- مسارات الدرس الصوتي عند رضي الدين الاستراباذي مقاربه لسانية، د.حسن عبد الغني الأسدي، الطبعة الأولى، دار المدينة الفاضلة للطباعة والنشر.

13- المقتضب، ابي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة 1415هـ-1994م.

14- المقرب، تأليف: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى،1392هـ-1972م.

15- الممتع في التصريف، ابن عصفور الأشبيلي (ت 669هـ)، تحقيق: د.فخر الدين قبادة، دار المعرفة، بيروت- لبنأن، الطبعة الأولى، 1407هـ-1987م.

16- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق وشرح: د.عبد العال سالم مكرم والأستاذ عبد السلام محمد هارون، كلية الآداب، جامعة الكويت، مؤسسة الرسالة.